رفعت ابراهيم البدوي

جواب صيني عن سؤال أميركي

خطوة لافتة ومتقدمة أقدمت عليها دبلوماسية الصين، تمثلت بزيارة المبعوث الخاص للحكومة الصينية إلى الشرق الأوسط تشاي جون، وذلك بعد طول انكفاء عن المشهد السياسي، والامتناع عن الانخراط في مشاكل بلادنا العربية.

زيارة المبعوث الصيني إلى لبنان وسورية، لم تأت من باب الاستكشاف كما جرت العادة، بيد أن الصين قررت الانخراط في المنطقة مزخرة بثقة عالية، بالاستناد إلى الإنجاز التاريخي، المتمثل باتفاق طهران والرياض بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بضمانة بكين، الأمر الذي شكل اختراقاً صينياً مهماً لمنطقة النفوذ الأميركي.

إن أهم تغيّر إيجابي على مستوى العالم، تمثّل بالدور الصيني المتصاعد بشكل هادئ ومتوازن، فالصين بهذا الدور المتجدد، قدمت أنموذجاً جديداً وموثوقاً في السياسة والاقتصاد والتنمية والثقافة، ولاسيما أن المبدأ الصيني المعلن، قائم على أساس تحقيق الأمن والاستقرار والنمو، على قاعدة رابح رابح للجميع.

لا غلو بالقول إن العالم كله اليوم أصبح بحاجة ماسة للحضور الصيني، السياسي والاقتصادي، لإعادة التوازن للوضع العالمي، وخاصة أن الصين تكتسب ثقة الشعوب، التي لطالما عانت من استبداد وتحكم الولايات المتحدة، بإدارة دول العالم ومنها دول منطقة الشرق الأوسط.

الصين وفي مقاربتها العادلة والمتزنة للملفات الشائكة، بدءاً من إنهاء الخلاف الإيراني السعودي، مروراً بملف النزاع الروسي الغربي في أوكرانيا، وإقدامها على طرح مبادرة لافتة لحل النزاع، قائمة على احترام سيادة الدول طبقاً لقرارات مجلس الأمن، ونيتها لبناء مشروع طريق الحرير، لربط الدول بعضها مع بعض وتشبيك المصالح والعمل على التنمية المستدامة للشعوب، إضافة إلى مشروع السلام العالمي، أثبتت أنها دولة وازنة لا تريد إزاحة أميركا عن مكانتها، ولا تسعى إلى معاداتها، بيد أن الصين تريد مشاركة سياسية واقتصادية وتنموية فعلية، مع مختلف الدول لاعتماد نظام عالمي جديد، مشترك ومتعدد الأقطاب، أكثر عدلاً من النظام الأميركي المتوحش الأحادي، القائم على الاحتكار والغطرسة وفرض الإرادات وحرمان الشعوب من الاستفادة من ثرواتها.

فأميركا فرضت على سورية ولم تزل عقوبات جائرة حارمة الشعب السوري بذلك، من أبسط حقوقه الحياتية والإنسانية الكريمة، بعدما تقصدت أميركا نهب ثروات سورية وتجويع شعبها كما فعلت ولم تزل في العراق وإيران واليمن والصومال وفنزويلا، الأمر الذي أودى بحياة الملايين من شعوب تلك الدول.

الصين مدت يد العون إلى سورية حين تعرضت الأخيرة إلى مأساة الزلزال المدمر، وما فتئت بالمطالبة باحترام سيادة الدول إضافة إلى محاولاتها المستمرة لحل القضية الفلسطينية، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات مجلس الأمن، في مقابل التعنت والصلف الأميركي المتمثل بالدعم المطلق للكيان الصهيوني المحتل لفلسطين، الساعي إلى تهويد مدينة القدس وطمس هويتها العربية على حساب الفلسطينيين.

إن الإيغال الأميركي في ممارسة سياسة العقوبات الاقتصادية على الدول الرافضة للإملاءات الأميركية، جعل من أي إدارة أميركية، مصدر تهديد دائم لأمن واقتصاد وتنمية المجتمعات، لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط وحتى للصين نفسها التي تعاني من ممارسات عدوانية واستفزازات عسكرية أميركية متواصلة في بحر الصين، وهذا الأمر الذي شكل تهديداً واضحاً ومستمراً لأمن الصين الإستراتيجي ولمسيرة التطور التكنولوجي والتنمية البشرية فيها.

إن الصين لم تستبح الأمن في بلادنا ولم تضع الخطط لتقسيم سبع دول عربية، والصين لم تسهم في تغذية النعرات الطائفية والمذهبية، ولم تجبر بعض دول الخليج على تمويل تنظيمات إرهابية جيء بها خصيصاً لتفتيت بلادنا ومجتمعاتنا، والصين لم تسع إلى تدمير وطمس ثقافة وحضارة وتاريخ دولنا العربية، ولم تحاول فرض ثقافة الفساد وترويج زواج المثليين في بلادنا بذريعة الحفاظ على حقوق الإنسان، والصين لم تقم الحرب على فيتنام، ولم تفرض حصارها على كوبا وفنزويلا وإيران وسورية، والصين لم تشن الحرب الشعواء على أفغانستان، ولم تعلن الحرب على العراق لأسباب واهية ثبت للعالم بأنها مجرد ادعاءات كاذبة تسببت بقتل الملايين، والصين لم تحتل مناطق في شمال سورية، ولم تسهم في تشريد الملايين من السوريين والعراقيين، والصين لم تزرع الفوضى والفساد والجوع والإفلاس في لبنان، والصين لم تحاول يوماً طمس القضية الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة، والصين لم تستول على مقدرات وثروات دولنا ودول إفريقيا مثل ليبيا والسودان والصومال، لكن كل ما أعرضت عنه الصين، وذكر آنفاً أقدمت أميركا على فعله وبوحشية ضد الإنسانية، وخارج نطاق الأعراف والأخلاق والمبادئ، وفي تجاوز فاضح للقانون الدولي.

مما لا شك فيه أن الاتصال الهاتفي بين الرئيس الصيني والأوكراني كان بنية الصين للبحث عن مخارج لوأد الحرب الدائرة في أوكرانيا من خلال المبادرة الصينية الهادفة إرساء الأمن لكل من روسيا وأوكرانيا، بينما أميركا تسعى بكل جهدها إلى استعار أوار الحرب الدائرة في أوكرانيا غير عابئة بمصالح أوكرانيا ولا بالمصالح الاقتصادية لحلفائها في دول أوروبا.

لطالما كانت المواجهة العالمية اليوم اقتصادية بالدرجة الأولى، فإن التحرر من قيد التعامل بالدولار الأميركي أصبح ضرورياً، وتستطيع الصين عبر دورها الفاعل مع دول البريكس، أن تؤدي دوراً قيادياً في هذا المجال، إضافة لخيار اعتماد اليوان الصيني في التعاملات التجارية بين الدول.

لم تعد الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان عناوين أميركية براقة يمكن تصديقها، لأن تحت تلك العناوين شنت أميركا حروباً مدمرة، وقامت بتفتيت دول مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، ولم تحقق أياً منها في أي بلد، ولقد ثبت بما لا يقبل الشك أن النيات الأميركية هدامة للهوية ولثقافة بلادنا ولحضارة شعبنا العربي، فأميركا مثال فاضح على ممارسة التضليل والكذب والاستبداد وقهر الشعوب، أما الصين فيمكننا النظر إليها وبكل ثقة كشريك عادل وموثوق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وخصوصاً أن تحالفها ودول البريكس يشكل مساحة دولية قوية، قادرة على صناعة نظام دولي جديد عادل ومتعدد الأقطاب، قائم على احترام ثقافة وحضارة وتاريخ الدول.

في العام ٢٠٠١ وعقب تعرض أميركا لهجوم إرهابي، نتج عنه تدمير مركز التجارة العالمية في نيويورك، حينها تصدر الإعلام الأميركي سؤال: «لماذا يكرهوننا؟!» مع تجاهل المسببات، ووقتها لم يجرؤ أحد على البوح بالجواب الصريح، أما الآن وبعدما برزت الصين بدورها المتصاعد المتوازن لإحلال السلام والتنمية أضحى الجواب الصيني على التساؤل الأميركي واضحاً لا لبس فيه.

اشتباكات عائلية مسلحة في قرية الحريجية من جراء خلاف على آبار نفطية!

إرهابيو «خفض التصعيد» يواصلون إشعال المنطقة.. والجيش يرد

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

واصل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي أمس رفع وتيرة خروقاته لوقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد شمال غرب البلاد، وهو الأمر الذي رد عليه الجيش العربي السوري بقوة.

وذكر مصدر ميداني لـ«الوطن» أن مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة»، صعدت فجر أمس من اعتداءاتها بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية بسهل الغاب وريف إدلب في خرق فاضح وجديد لاتفاق وقف النار بمنطقة خفض التصعيد، مشيراً إلى أن الأضرار كانت مادية فقط.

وبيّن المصدر أن الجيش رد على خروقات الإرهابيين وقال: إن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف حماة من منطقة خفض التصعيد، دكت بالمدفعية الثقيلة صباح أمس، مواقع للنصرة وحلفائها في العنكاوي والقاهرة والزيارة بسهل الغاب الشمالي الغربي.

كما استهدفت الوحدات العسكرية العاملة في قطاع ريف إدلب من منطقة خفض التصعيد، نقاط تمركز الإرهابيين في بينين وكنصفرة والبارة وسفوهن والفطيرة وفليفل ومجدليا بمنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، وفق قول المصدر، الذي أكد أن رمايات الجيش المدفعية حققت إصابات مباشرة في أهدافها.

بدورها ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن مسلحي «الفتح المبين» اعتدوا على مواقع للجيش على محور الكبانة في منطقة جبل الأكراد في ريف اللاذقية بقذائف الهاون، مشيرة إلى أن الجيش رد على هذه الاعتداءات.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش واصل تمشيط قطاعات في باديتي تدمر بريف حمص الشرقي، ودير الزور الغربية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

وأوضح أن الجيش استهدف أمس بالمدفعية كهوفاً ومغاور في عمق البادية، اتخذها الدواعش مخابئ لهم.

من جهة ثانية، تحدثت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» أن عناصر حرس الحدود الأتراك «الجندرمة»، اعتدوا على ١٢ سورياً بينهم ثلاث نساء، بعد أن ألقت القبض عليهم أثناء محاولتهم اجتياز الحدود بالقرب من قرية النسرية غرب بلدة جنديرس بريف عفرين المحتلة.

من جانب آخر ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن اشتباكات مسلحة عائلية عنيفه دارت بين عائلتين من عشيرة «المحيميد» في قرية الحريجية الخاضعة لسيطرة «قسد» في ريف دير الزور الشمالي، وذلك على إثر خلاف على آبار نفطية بين العائلتين، وسط مناشدات ودعوات من الأهالي لتدخل الجهات الأمنية ووجهاء المنطقة لإنهاء الاشتباكات والتوتر الحاصل بين الطرفين في القرية.

عقب معلومات عن عزم التنظيم السيطرة على مناطق جديدة في عفرين قبيل الانتخابات

مصادر لـ«الوطن»: الاحتلال التركي يحشد لفصل إدلب عن حلب ومنع «النصرة» من فرض خريطة سيطرة جديدة شمالاً

الاحتلال التركي استقدم تعزيزات عسكرية جديدة في مسعى لفصل مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي عن مناطق هيمنة فصائل أنقرة (عن الانترنت)

حلب- خالد زنكلو

استقدم جيش الاحتلال التركي تعزيزات عسكرية جديدة إلى منطقة دير بلوط بريف حلب الغربي، التي تضم معبرا حيويا غير شرعي يربط إدلب بريف عفرين في حلب، في مسعى لفصل مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في الأولى عن مناطق هيمنة فصائل أنقرة في الثانية.

وتخشى إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من تمدد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، التي تشكل ما تسمى «هيئة تحرير الشام» واجهته الحالية، مجدداً في منطقة عفرين التي تحتلها لفرض أمر واقع قبيل الانتخابات التركية البرلمانية والرئاسية المقررة في ١٤ الشهر الجاري، وذلك عقب محاولتين نجح خلالهما التنظيم في مد نفوذه إلى بلدة جنديرس في نيسان الماضي ومدينة عفرين في تشرين الأول الفائت قبل انسحابه منهما بضغط من أنقرة.

وأفادت مصادر أهلية في قرية دير بلوط، الواقعة على بعد كيلو متر واحد عن الحدود التركية شمال غرب حلب ويفصلها المعبر المسمى باسمها عن بلدة أطمة بإدلب، لـ«الوطن» أن رتلاً عسكرياً تركياً ضخماً، مؤلفاً من دبابات ومصفحات وناقلات جند، دخل مساء أول من أمس المنطقة وانتشر فيها وعلى طول الطريق المؤدي إلى المعبر.

وأشارت المصادر إلى أن حركة المرور في المعبر التجاري قطعت نهائيا حتى لحظة كتابة الخبر، عقب تعزيز جيش الاحتلال التركي حشوده في دير بلوط، وفي خطوة مفاجئة الهدف منها منع «النصرة» من تعزيز وجوده العسكري في أرياف عفرين وصولاً إلى إعزاز شمال حلب وإلى الباب وجرابلس شمال شرق المحافظة في المنطقة التي تسميها إدارة أردوغان «درع الفرات».

مصادر معارضة مقربة مما يسمى «الجيش الوطني»، الذي شكلته إدارة أردوغان في المناطق التي تحتلها شمال وشمال شرق حلب، قالت لـ«الوطن»: إن لدى جيش الاحتلال التركي معلومات استخباراتية تفيد بأن «النصرة» يعتزم السيطرة على مناطق جديدة في عفرين في ظل انشغالها بإدارة الحملة الانتخابية، وذلك إثر استقدام التنظيم تعزيزات إلى محيط المعبر من أقطمة في الأيام الأخيرة.

ولفتت المصادر إلى أن النقطتين العسكريتين، اللتين أسسهما جيش الاحتلال التركي في تشرين الأول الماضي عند معبر دير بلوط وعند معبر الغزاوية قرب مدينة دارة عزة غرب حلب عقب سيطرة «النصرة» على عفرين، لم تمنعا تقدم أرتال التنظيم العسكرية من المرور إلى ريف حلب الشمالي لفرض السيطرة على جنديرس لاحقاً في نيسان، ولذلك ارتأى جيش الاحتلال التركي زيادة عديد جنوده وعتاده العسكري لإغلاق المنطقة الحيوية عسكرياً في وجه مطامع زعيم التنظيم الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني بمد نفوذه إلى مناطق جديدة في حلب واقعة تحت هيمنة فصائل أنقرة.

وبينت المصادر أن لدى إدارة أردوغان مخاوف جدية من خروج الجولاني عن بيت طاعتها وإقدامه على فرض خريطة سيطرة جديدة شمال حلب بعد تغلغله العسكري فيها وموالاة متزعمي فصائل في «الجيش الوطني» له، وذلك كي لا يصبح كبش فداء في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب وجوارها على خلفية تقارب أنقرة من دمشق والحديث عن قرب تنفيذ استحقاق فتح طريق عام حلب اللاذقية أو ما يعرف بـ«M4» كبادرة حسن نية من الأولى وتنفيذاً لاتفاق «موسكو» الروسي التركي مطلع آذار ٢٠٢٠.

قولاً واحداً

تحسين حلبي

ثلث المجندين ونصف المجندات في الكيان يرفضون الخدمة الميدانية

في الـ ٢٢من نيسان الماضي قرر القائد السابق للكليات العسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي الجنرال المتقاعد غيرشون هاكوهين والذي خدم ٤١ عاماً، أن يستذكر ما قاله رئيس الحكومة السابق أرييل شارون في هذا اليوم نفسه من شهر نيسان عام ٢٠٠٢ بعد انتهائه من تنفيذ العملية العسكرية «الجدار الدفاعي» التي استهدفت المقاومة الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي ارتكب فيها شارون مذبحة في جنين وقرى أخرى في الضفة الغربية، فقد نشر هاكوهين مقالاً بهذه المناسبة في صحيفة «ماكور ريشون» الإسرائيلية جاء فيه: «في ذلك اليوم قبل ٢٠ عاماً، عقدت لجنة الكنيست البرلمانية المختصة بشؤون الأمن والسياسة الخارجية، جلسة للاستماع إلى تقرير عن هذه العملية العسكرية، فتطرق خلالها شارون إلى انتقاد بعض الشخصيات العسكرية التي تطلب منه الانسحاب من بعض المستوطنات في قطاع غزة بسبب صعوبة حمايتها، وحينئذ خاطب شارون اللجنة قائلاً: «إن من ينسحب من مستوطنة نيتساريم في غزة يصبح كمن ينسحب من مدينة تل أبيب»، وهذه المستوطنة أنشئت عام ١٩٨٤.

وأضاف: إن «الانسحاب من مستوطنة واحدة سيشجع الفلسطينيين المسلحين ويزيد الضغوط علينا ولذلك يجب على كل من يؤمن بأهمية الاستيطان أن يرفض الانسحاب من نيتساريم»، وتحول هذا القول إلى شعار يردده المتشددون في توسيع الاستيطان، وكان شارون يعني بقوله هذا أن من يستسلم في مستوطنة نيتساريم هو مثل الذي يستسلم في تل أبيب التي يعدها الكيان عاصمة له، وأراد من خلال مداخلته هذه تشجيع الاستيطان والتمسك ببقاء المستوطنات. وبعد ثلاث سنوات من هذا القول، انقلب السحر على الساحر حين أجبرت المقاومة الفلسطينية شارون نفسه وهو في منصب رئيس الحكومة في شهر آب ٢٠٠٥ على اتخاذ قرار بالانسحاب من دون قيد أو شرط من كل قطاع غزة ونزع كل مستوطناته ومن بينها مستوطنة نيتساريم، واستخدم جيش الاحتلال في نقل المستوطنين إلى خارج القطاع، وفي تدمير ٢٢ مستوطنة أنشأها في قطاع غزة خلال أكثر من عشرين عاماً كي لا يستفيد منها المنتصرون في القطاع.

لقد وَلَّد انتصار المقاومة بهذا الشكل الواضح عدداً من عوامل التآكل في قدرة جيش الاحتلال وزعزع الثقة بينه وبين المستوطنين الذين وجدوا أن الجيش المكلف بحمايتهم هو الذي يقوم بإخلائهم رغماً عنهم مع أثاثهم من وحداتهم السكنية الاستيطانية ومنشآتهم ومن الأراضي التي بسطوا احتلالهم عليها فتزعزعت الثقة بينهم وبين الجيش من جهة وتولدت روح الهزيمة عند الجانبين والضعف المعنوي المرافق لها من الجهة الأخرى.

ومع استمرار المقاومة وزيادة قدراتها سنة تلو أخرى في مختلف ساحات المواجهة العسكرية أمام عجز الكيان عن إيقاف قدرات هذه الجبهات من الشمال إلى الجنوب إلى الوسط، ازدادت عوامل تآكل قدرة جيش الاحتلال وسادت في داخله أجواء الخوف وانخفاض المعنويات في ظل طريق مسدود لا مخرج منه سوى الهجرة العكسية للمستوطنين أو تجنب الخدمة الميدانية القتالية عند المجندين في كل عام، وهذا ما ظهر في تحليل نشرته صحيفة «يسرائيل هايوم» الإسرائيلية بقلم المحللة المختصة بالشؤون العسكرية الإسرائيلية ليلاخ شوفال بتاريخ ٢٣ نيسان الماضي جاء فيه أن «الرغبة في الخدمة الميدانية القتالية للمجندين في الجيش لا تزال تشهد انخفاضاً مستمراً سنة تلو أخرى، فقد بلغت بموجب استطلاع داخلي نسبة من لا يرغب من المجندين الذكور بالخدمة القتالية ٣٠ بالمئة ومن المجندات الإناث ٥٢ بالمئة».

وتشير ليلاخ إلى الانخفاض الحاد في قلة الدوافع التي يحملها المجندون الجدد للخدمة القتالية ويذكر أن الخدمة في جيش الاحتلال إلزامية للذكور والإناث ومن دون استثناءات إلا في حالات المرض النفسي والإعاقة الجسدية وغالباً ما تدعي نسبة من المجندين أنها تعاني من هذه الأمراض لكي تتجنب كل أشكال الخدمة في جيش الاحتلال، وبالمقارنة مع العقود الماضية ما زالت نسبة المتهربين من الخدمة القتالية بازدياد ملحوظ بسبب الهزائم التي لحقت بجيش الاحتلال خلال حروبه منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٥ وما تلاها من عجز في قدراته أمام محور المقاومة وجبهاته المتعددة في مجابهته.

طهران: سنقف مع سورية في إعادة الإعمار كما وقفنا معها في محاربة الإرهاب

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني أمس، أن سورية وإيران تربطهما علاقات عريقة وتلعبان دوراً مهما في منطقة غرب آسيا، مشدداً على أنه كما وقفت بلاده مع سورية ضد الإرهاب ستقف إلى جانبها في مرحلة إعادة الإعمار.

وقال كنعاني خلال مؤتمره الصحفي الأسبوعي: إن «علاقات دمشق وطهران عريقة، وذات تاريخ يفتخر به، مشيراً إلى أن الزيارة التي سيقوم بها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سورية تؤكد عمق هذه العلاقات»، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

ويُجري الرئيس الإيراني غدا زيارة رسمية إلى سورية، تستمر يومين على رأس وفد وزاري سياسي واقتصادي رفيع.

ويلتقي الرئيس رئيسي خلال زيارته الرئيس بشار الأسد، ويجري معه مباحثات تتناول العلاقات الثنائية وملفات سياسية واقتصادية مشتركة، إضافة إلى التطورات الإيجابية في المنطقة.

ولفت كنعاني، إلى أن بلاده وكما وقفت إلى جانب البلد الصديق سورية خلال مرحلة الحرب على الإرهاب، فإنها اليوم تعلن وقوفها إلى جانبها أيضاً بكل إمكاناتها الفنية والهندسية، والمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار.

وكالة «إرنا» الإيرانية من جهتها نقلت عن كنعاني قوله بشأن الاجتماع الرباعي لوزراء خارجية سورية وإيران وروسيا وتركيا: «لقد أحرزت المفاوضات في أستانا التي تم تنفيذها سابقاً في إطار الحوار الثلاثي تقدماً جيداً وأدت إلى خلق تفاهم وتقارب بين طرفي القضية وتوفير الأرضية لعقد اجتماع رباعي في هذا المجال».

وكالات

تونس: إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى مستواها الطبيعي مع سورية

أكد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج نبيل عمار، أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين سورية وتونس تعني العودة إلى وضع طبيعي، واعتبر أن ذلك يصب في مصلحة البلدين، مؤكداً أن مستقبل السوريين شأن سوري بحت.

وذكر عمار وفق وكالة الأنباء التونسية «وات»، أن من بين أولى التعليمات التي تلقاها من الرئيس التونسي قيس سعيد عندما تم تعيينه في منصبه كانت إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى مستواها الطبيعي بين تونس وسورية، مشدداً على أن سورية دولة شقيقة تجمعنا بها علاقات متينة وقوية، ويتمتع التونسيون بمكانة خاصة عند السوريين.

ولفت إلى أن سفير بلاده الجديد في سورية تسلم أوراق اعتماده، ومن جانبها ستعين سورية في وقت قريب جداً سفيراً جديداً لها في تونس، مؤكداً أنه من الضروري المحافظة على المصالح المشتركة للبلدين وتوسيع مجالاتها.

ووصف عمار زيارة وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد إلى تونس في ١٧ نيسان الماضي التي استمرت ٣ أيام واستقبله خلالها الرئيس سعيد، بأنها تاريخية، لافتاً إلى أن بلاده لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومستقبل السوريين شأن سوري بحت، واعتبر عمار فترة انقطاع العلاقات بسورية بمنزلة «خروج عن المسار» وقد عاد إلى طبيعته.

وكالات

وصول مساعدات إغاثية من الأردن عبر «نصيب» وطائرة إماراتية إلى اللاذقية

الوطن - وكالات

وصلت بعد ظهر أمس عشر شاحنات من المساعدات الإنسانية محملة بمواد طبية وإغاثية وغذائية مقدّمة من الحكومة الأردنية عبر مركز نصيب الحدودي للمتضررين من الزلزال الذي ضرب مناطق شمال غرب سورية في السادس من شباط الماضي.

وفي وقت سابق أمس ذكرت وكالة «عمون» الأردنية أن الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية سيرت قافلة مساعدات إغاثية جديدة مكونة من ١٠ شاحنات بالتنسيق مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين والقوات المسلحة الأردنية/ الجيش العربي إلى الأشقاء في سورية ضمن حملة الاستجابة الطارئة.

وأوضحت أن القافلة تحمل مواد طبية وإغاثية وغذائية من ضمن التبرعات التي استقبلتها الهيئة خلال الفترة الماضية من مختلف القطاعات والجهات المتبرعة.

وبينت أن المساعدات سيتم تسليمها إلى منظمة الهلال الأحمر العربي السوري من خلال نظام التبادل الفوري (Back to Back) ليتم توزيعها على المتضررين من الزلزال في مختلف المناطق، ونقلت الوكالة عن أمين عام الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، حسين الشبلي قوله: إن عدد الشاحنات التي تم إرسالها إلى الأشقاء في سورية وصل إلى ١٧٢ شاحنة إضافة إلى ثلاث طائرات.

وفي السياق وصلت طائرة إماراتية إلى مطار اللاذقية الدولي تحمل ٨ أطنان مساعدات إغاثية لمتضرري الزلزال، وفق ما ذكرت «سانا».

اتفقوا على تشكيل فريق فني لمتابعة مخرجات الاجتماع.. وأكدوا أن العودة الطوعية والآمنة للاجئين أولوية قصوى

وزراء خارجية سورية والأردن والسعودية والعراق ومصر: دعم سورية لبسط سيطرتها على أراضيها وإنهاء الإرهاب وخروج القوات الأجنبية غير المشروعة

- نرحب بقرار الحكومة السورية فتح معبري باب السلامة والراعي لإيصال المساعدات بعد الزلزال
- التوافق على خطوات فاعلة لمعالجة التحديات الأمنية المرتبطة بأمن الحدود

وزراء خارجية سورية فيصل المقداد والسعودي فيصل بن فرحان والأردني أيمن الصفدي والمصري سامح شكري والعراقي فؤاد حسين خلال اجتماع خماسي عقد أمس في العاصمة الأردنية عمان (سانا)

الوطن- وكالات

أكد وزراء خارجية سورية فيصل المقداد ونظيره السعودي فيصل بن فرحان بن عبد الله، والأردني أيمن الصفدي، والمصري سامح شكري والعراقي فؤاد حسين أمس خلال اجتماع خماسي عقد في العاصمة الأردنية عمان، على إنهاء الأزمة السورية وكل ما سببته من قتل وخراب ودمار، ومن معاناة للشعب السوري، عبر حل سياسي يحفظ وحدة سورية وسيادتها، ويلبي طموحات شعبها، ويخلصها من وجود الجماعات المسلحة والإرهابية وجميع القوات الأجنبية غير المشروعة الموجودة في أراضيها، من خلال تقديم الدعم لها ولمؤسساتها ووقف التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، داعين إلى تعزيز التعاون بين حكومتها والدول المستضيفة للاجئين، والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، لتنظيم عمليات عودة طوعية وآمنة للاجئين وإنهاء معاناتهم، وفق إجراءات محددة وإطار زمني واضح، وتكثيف العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة للدفع نحو تسريع تنفيذ مشاريع التعافي المبكر وتعزيز التعاون لدفع جهود تبادل المختطفين والموقوفين والبحث عن المفقودين وفق نهج مدروس مع جميع الأطراف والمنظمات الدولية المعنية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية.

وأكد الوزراء في بيان بختام الاجتماع التشاوري، تلقت «الوطن» نسخة منه، أولوية إنهاء الأزمة وكل ما سببته من قتل وخراب ودمار، ومن معاناة للشعب السوري الشقيق، ومن انعكاسات سلبية إقليمياً ودولياً، عبر حل سياسي يحفظ وحدة سورية وتماسكها وسيادتها، ويلبي طموحات شعبها، ويخلصها من الإرهاب، ويسهم في تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين، ويفضي إلى خروج جميع القوات الأجنبية غير المشروعة منها، وبما يحقق المصالحة الوطنية، ويعيد لسورية أمنها واستقرارها وعافيتها ودورها.

وأشار البيان إلى أن المجتمعين بحثوا، الجانب الإنساني والخطوات المطلوبة لتحقيق تقدم في جهود معالجته، وبما ينعكس مباشرةً على الشعب السوري الشقيق، إضافة إلى عدد من القضايا الأمنية والسياسية.

واتفق الوزراء حسب البيان، على أجندة المحادثات التي ستتواصل وفق جدول زمني يتفق عليه، وبما يتكامل مع كل الجهود الأممية ذات الصلة وغيرها.

وأضاف: إنه تم الاتفاق أيضاً على أن إيصال المساعدات الإنسانية والطبية التي تسهم في تلبية الاحتياجات الحياتية لكل من يحتاجها من الشعب السوري في جميع أماكن وجوده في سورية، ضرورة يجب تكاتف كل الجهود لتلبيتها، بالتعاون والتنسيق بين الحكومة السورية وهيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، بما ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٦٤٢ و٢٦٧٢.

عودة اللاجئين

ووفق البيان، رحّب الوزراء بقرار الحكومة السورية فتح معبري باب السلامة والراعي أمام منظمة الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية والطبية بعد الزلزال الذي ضرب سورية في الـ٦ من شباط الماضي، وعبروا عن ارتياحهم لقرار الحكومة السورية النظر في تمديد هذا القرار، في ضوء أهمية ذلك في ضمان وصول المساعدات إلى محتاجيها.

واعتبر البيان أن العودة الطوعية والآمنة للاجئين إلى بلدهم، هي أولوية قصوى، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة للبدء في تنفيذها فوراً.

ودعا الوزراء في بيانهم إلى تعزيز التعاون بين الحكومة السورية والدول المستضيفة للاجئين، والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، لتنظيم عمليات عودة طوعية وآمنة للاجئين وإنهاء معاناتهم، وفق إجراءات محددة وإطار زمني واضح.

كما دعا البيان الحكومة السورية للبدء، وبالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، بتحديد الاحتياجات اللازمة لتحسين الخدمات العامة المقدمة في مناطق عودة اللاجئين للنظر في توفير مساهمات عربية ودولية فيها، مع توضيح الإجراءات التي ستتخذها لتسهيل عودتهم، بما في ذلك في إطار شمولهم بمراسيم العفو العام.

مشاريع التعافي المبكر

ودعا أيضاً، إلى تكثيف العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة للدفع نحو تسريع تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، بما في ذلك في المناطق التي يتوقع عودة اللاجئين إليها، وبما يفضي إلى تحسين البنية التحتية اللازمة لتوفير العيش الكريم للاجئين الذين يختارون العودة طوعياً إلى سورية، وبما يشمل بناء مدارس ومستشفيات ومرافق عامة وتوفير فرص العمل، ويسهم في تثبيت الاستقرار.

كما دعا إلى اتخاذ خطوات مماثلة، وحسب مقتضى الحال، لحل قضية النازحين داخلياً، بما في ذلك قضية «مخيم الركبان».

واتفق الوزراء على التعاون بين الحكومة السورية والحكومة الأردنية، وبالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، في تنظيم عملية عودة طوعية لحوالي ألف لاجئ سوري في الأردن، بحيث تضمن الحكومة السورية توفير الظروف والمتطلبات اللازمة لعودتهم، وبحيث توفر هيئات الأمم المتحدة احتياجاتهم الحياتية، وفق آليات عملها المعتمدة وفي سياق عملية التعافي المبكر التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يشمل ذلك في مرحلة لاحقة الدول الأخرى المستضيفة للاجئين السوريين، حسب البيان.

وأكد البيان، على تعزيز التعاون لدفع جهود تبادل المختطفين والموقوفين والبحث عن المفقودين وفق نهج مدروس مع جميع الأطراف والمنظمات الدولية المعنية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية.

مكافحة الإرهاب بكل أشكاله

وكذلك شدد على التعاون بين الحكومة السورية والدول المعنية والأمم المتحدة في بلورة إستراتيجية شاملة لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتنظيماته، وإنهاء وجود المنظمات الإرهابية في الأراضي السورية وتحييد قدرتها على تهديد الأمن الإقليمي والدولي.

وأكد العمل على دعم سورية ومؤسساتها في أي جهود مشروعة لبسط سيطرتها على أراضيها وفرض سيادة القانون، وإنهاء وجود الجماعات المسلحة والإرهابية، على الأراضي السورية، ووقف التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي السوري، ووفق أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

أمن الحدود

وشدد على تعزيز التعاون بين سورية ودول الجوار والدول المتأثرة بعمليات الاتجار بالمخدرات وتهريبها عبر الحدود السورية مع دول الجوار، انسجاماً مع التزامات سورية العربية والوطنية والدولية بهذا الشأن، وفي هذا السياق، ستتعاون سورية مع الأردن والعراق في تشكيل فريقي عمل مشتركين من السياسيين والأمنيين منفصلين، خلال شهر لتحديد مصادر إنتاج المخدرات في سورية وتهريبها، والجهات التي تنظم وتدير وتنفذ عمليات تهريب عبر الحدود مع الأردن والعراق، واتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء عمليات التهريب، وإنهاء هذا الخطر المتصاعد على المنطقة برمتها.

وأكد البيان التوافق على خطوات فاعلة لمعالجة التحديات الأمنية المرتبطة بأمن الحدود، عبر إنشاء آليات تنسيق فعالة بين الأجهزة العسكرية والأمنية السورية ونظيراتها في الدول المجاورة، والعمل على استئناف أعمال لجنة مناقشة الدستور في أقرب وقت ممكن، وفي سياق الخطوات السياسية المستهدفة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وشدد على أن تعمل الدول المشاركة في الاجتماع مع الدول الشقيقة والمجتمع الدولي لمقابلة الخطوات الإيجابية للحكومة السورية بخطوات إيجابية، للبناء على ما يُنجز، والتدرج نحو التوصل لحل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري الشقيق والتبعات الكارثية للأزمة السورية، ويحقق المصالحة الوطنية، ويضع سورية على طريق إعادة البناء نحو مستقبل آمن يلبي طموحات الشعب السوري وحقوقه في العيش الآمن الكريم في وطنه، ويعيد لسورية دورها التاريخي في المنطقة.

متابعة مخرجات الاجتماع

واتفق الوزراء بحسب البيان، على تشكيل فريق فني على مستوى الخبراء لمتابعة مخرجات هذا الاجتماع وتحديد الخطوات القادمة في سياق هذا المسار المستهدف معالجة حل الأزمة في سورية ومعالجة جميع تداعياتها.

ووفقاً للبيان سيقوم الوزراء بالتواصل مع الدول العربية الشقيقة ومع الدول الصديقة، ومع الأمم المتحدة لإطلاعهم على مخرجات الاجتماع، الذي كان اتفق على عقده خلال الاجتماع التشاوري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن والعراق ومصر في السعودية بتاريخ الـ ١٤ من نيسان ٢٠٢٣.

وأكد البيان أن وزراء خارجية الأردن والسعودية والعراق ومصر أعربوا عن تقديرهم للانخراط الإيجابي الذي أظهره المقداد، في بحث المبادرات والخطوات التي عرضت خلال الاجتماع، ودعوا الجمهورية العربية السورية إلى مواصلة الخطوات والإجراءات للتعامل مع جميع تداعيات الأزمة وصولاً إلى حل سياسي ينهيها، وينهي معاناة سورية وشعبها الكريم.

الصفدي مستقبلاً المقداد في مطار عمان الدولي

بحث والمقداد جهود إطلاق دور عربي قيادي للتوصل لحل سياسي

الصفدي: الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر والمنهجية السابقة لإدارة الأزمة لم ولن تنتج إلا الدمار

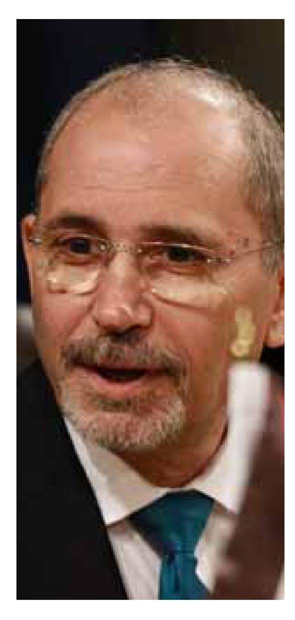

اعتبر وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أن الحوار خلال الاجتماع التشاوري الخماسي كان «مباشراً وصريحاً وأردناه أن يفضي إلى قرارات مؤثرة تضعنا على طريق إنهاء الأزمة وإنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق».

وأوضح الصفدي في تصريحات صحفية نقلها موقع قناة «المملكة» الأردني: أن الدول العربية الحاضرة أرادت أن تبادر «للبناء على جهودنا المشتركة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية».

وأكد أن الوضع الراهن في سورية لا يمكن أن يستمر وأن المنهجية التي اعتمدت على مدى سنوات ماضية في إدارة الأزمة، لم تنتج ولن تنتج إلا المزيد من الخراب والدمار.

وقبيل انطلاق أعمال الاجتماع بساعات، التقى وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مع الصفدي وبحث معه الجهود المبذولة لإطلاق دور عربي قيادي للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية بناءً على المبادرة الأردنية والطروحات العربية الأخرى، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الأردنية «بترا».

وأضافت الوكالة إن الوزيرين بحثا أيضاً العديد من القضايا الثنائية المشتركة كأمن الحدود والمياه واللاجئين.

وفي تصريحاته الصحفية، قال الصفدي: إن «عودة سورية إلى الجامعة العربية ومشاركتها قرار تتخذه الدول العربية»، مشيراً إلى أن قرار تجميد عضويتها في الجامعة قرار عربي اتخذ في إطار الجامعة العربية، وبالتالي أي قرار بهذا الاتجاه يؤخذ أيضاً في الجامعة وفق آليات عملها.

وبين الصفدي أن الاجتماع «بني على تفاهمات أنجزت بين أشقائنا استناداً إلى المبادرة الأردنية القائمة أن يكون هناك دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة السورية وفق منهجية خطوة مقابل خطوة بما ينسجم مع القرار ٢٢٥٤ وبما يؤدي إلى معالجة الأزمة وكل تداعياتها استناداً إلى مبادرة أشقائنا في المملكة العربية السعودية إلى الجهود التي قامت بها كل الدول العربية التي كانت في إطار عملية التنسيق هذه».

ووصف وزير الخارجية الأردني الاجتماع بـ«الجيد والإيجابي»، مشيراً إلى التركيز على الجانب الإنساني وعلى «خطوات قادرة على أن تخفف من معاناة الشعب السوري الشقيق».

وقال إن «ما نريده أن نتوصل إلى حل للأزمة السورية ونعالج كل تبعات هذه الأزمة بما في ذلك وجود المجموعات المسلحة والميليشيات التي تعمل في سورية حتى تستطيع أن تفرض سيادتها على كل أراضيها».

وكالات

شدد في كلمته على أن لا شيء أخطر من الإرهاب لإضعاف هيبة الدولة

حسين: مشروع بناء الدولة يتطلب المساندة منا وآن الأوان لتأخذ الجامعة دورها

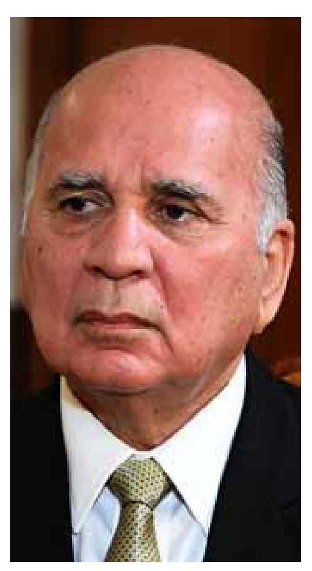

أعلن وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أنه «لا شيء أخطر من الإرهاب وما يستهدفه من إضعاف هيبة الدولة»، مبيناً أنه من «الواجب المساعدة على تثبيت أركان الدول الشقيقة التي تعاني ما تعانيه بسبب تعدد الأجندات، وتداخلها، وتصارع الإرادات والأيديولوجيات».

وفي كلمة له خلال الاجتماع التشاوري الوزاري الخماسي في عمان أمس، أشار حسين إلى أن «العراق دعا إلى عودة سورية الشقيقة إلى مقعدها في الجامعة العربية مراراً، انطلاقاً من الأسس التي تحدثنا عنها، ووفقاً للرؤى الاستراتيجية التي نعرف مدياتها».

وأكد حسين، حسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء العراقية «واع»، أنه «آن الأوان للجامعة العربية أن تأخذ دورها الإيجابي فيما يخص الملف السوري وتقييمه بالشكل الذي يخدم المصالح المشتركة».

وأضاف: إن «أمام هذا البلد (سورية) اليوم، مشروع كبير لبناء الدولة، وهذا الأمر يتطلب مزيداً من المساندة منا لاستعادة سورية مكانتها وأن تكون بلداً فاعلاً في مواجهة التحديات».

ورأى حسين في التوجه العربي والخليجي بكسر الجمود «خطوة شجاعة»، لافتاً إلى أن بلاده حاولت إيجاد صيغة توافقية بين سورية والدول العربية لفتح قنوات الحوار والمصالحة في العلاقات، إيماناً منها بأن التفاهم يأتي في إطار عربي موحد، وأن الخلاف على جزئيات معينة لا يعني إيقاف التعامل مع «بعضنا بعضاً».

وشدد وزير الخارجية العراقي على أن بلاده ملتزمة بدبلوماسية حل النزاعات وتسويتها خدمة لمصالح المنطقة وشعوبها، مشيداً «بالمكانة المهمة التي تحتلها المملكة الأردنية إقليمياً ودولياً ودورها المهم البنّاء وتفاعلها مع المحيط العربي وقضايا المنطقة».

وكالات